وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الحادية والثلاثون

رابعاً: انتفاضة عام ١٩٥٦[١]

بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز١٩٥٦،دعت الأحزاب الوطنية في العراق إلى الإضراب العام يوم ١٦ آب للإعراب عن تأييد مصر،فأضربت بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل والنجف والحي وأربيل والحلة والرمادي،وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقال أكثر من(٢٠)مواطناً،وأنزلت الأعلام العربية التي رفعها المتظاهرون وطوقت الشرطة السفارة المصرية لملاحقة الوفود التي قصدتها من المواطنين بقصد التأييد أو التطوع[٢].

كان موقف وزير الداخلية وكذلك مدير الشرطة العام(وجيه يونس)متوافقاً بشأن رفض الأحكام العرفية في البلاد،خشية استغلال بعض السياسيين وتحريض الطلاب على الإضراب والاصطدام بالشرطة عندما يوكل لهم صد المتظاهرين[٣].

---

(١).للمزيد عن مقدمات انتفاضة عام ١٩٥٦ وأسبابها ونتائجها،ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية..،ج١٠، ص ص،١٠٣-١٥٨؛جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة، (بغداد،١٩٩٨)؛حازم مجيد احمد الدوري، انتفاضة العراق القومية في عام ١٩٥٦ ،(بغداد،١٩٩٩).

(٢).محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦،الجلسة(٥)،في ١٠ شباط ١٩٥٦،ص٧٦.

(٣).صالح محمد العابد ،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة آفاق عربية، العدد(٥)،(بغداد،١٩٩٠)،ص٦٧؛ مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٤٢)،تشرين الثاني ١٩٧٢، ص٣٥؛جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ،(بغداد، ١٩٨٠)، ص١٤٠.

اهتمت الحكومة بالإضراب الذي حصل في بغداد،وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة الحيلولة من دون نجاحه والعمل على إحباطه بزعم انه يُعرض السكينة والأمن إلى مخاطر الاعتداء والأجرام ويعطل المصالح العامة.فقامت الشرطة بفرض الحصار على مدينة بغداد في ١٥ آب لمنع مجيء المواطنين الآخرين إلى بغداد ونظمت الشرطة المفارز المختصة بمكافحة الإضرابات[٤].

أدى نجاح إضراب ١٦ آب ١٩٥٦،على تشجيع بقية فئات المجتمع العراقي للقيام بإضرابات أخرى،كان أوسعها الذي حدث في الموصل من تجار الأغنام في ٢٨ آب بسبب فرض رسوم إضافية عل ذبح الأغنام،ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من السنة نفسها،فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ليشمل معظم أقضية ونواحي اللواء،ولتأزم الموقف وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً[٥].لكن الحكومة العراقية ومن خلال البيان الذي أذاعته مديرية التوجيه والإذاعة العامة في العاشر من أيلول،توجه أصابع الاتهام إلى بعض((**ذوي الميول الهدامة..،يعاونهم في ذلك بعض الأشخاص الذين اعتادوا على التهريب..**)) [٦]. وهذه إشارة إلى أنَّ كل معارضة تتهم الشيوعية والأفكار الهدامة من الحكومة، وان الحادثة مدبرة وبتحريض من أناس نفعيون وليس بالضرورة أن تكون الرسوم في حقيقتها مرتفعةً وترهق كاهل المواطنين. قام وزير الداخلية سعيد قزاز بالانتقال بنفسه إلى الموصل لمتابعة الموضوع عن كثب. لكن الإضراب كان قد انتهى – بعد إن وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً– قبيل وصول وزير الداخلية إلى الموصل،لكنه أمر باتخاذ الإجراءات والتدابير

---

(٤).لم تجد وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة من وسيلة لحفظ النظام والأمن إلا بإصدار مرسوم الطوارئ فأصدرته في ٨ أيلول ١٩٥٦وخول هذا المرسوم وزارة الداخلية مراقبة الرسائل والصحف والمجلات والنشرات–التي تثير الرأي العام–ومنع الاجتماعات التي تخل بالأمن والسلام وسحب رخصة حيازة الأسلحة وحملها،وتفتيش الأشخاص والمباني أو وسائط النقل لضبط كافة المواد والنشريات الممنوعة. ينظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،جـ١٠،ص ص،٤٣-٤٧.

(٥).جريدة الشعب،العدد(٣٦١١) في٥ ايلول ١٩٥٦.

(٦).جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية..،ص١٤٠.

اللازمة للحيلولة من دون تكرار ذلك[٧]،وتمَّ إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم، وإبعاد البعض إلى سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية[٨].

تجددت الإضرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر ولاسيّما طلبة الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، واصطدام المتظاهرين بالشرطة ووقع عدد من الجرحى[٩].وتجاوزت الشرطة الحد عندما طُلب اليها تفريق المتظاهرين،وأُعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش لمساعدة وزارة الداخلية،وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن[١٠].

اهتمت الحكومة العراقية بالإضراب، [١١]وطلبت مديرية التحقيقات الجنائية من منتسبيها أخبارها فوراً عن الحوانيت المغلقة والمفتوحة والقبض على المحرضين وتسليمهم للشرطة بحجة أنَّ الإضراب العام يعرض السكينة والأمن العام إلى مخاطر الاعتداءات والإجرام وقامت الشرطة بحملة قوية للقبض على العناصر الوطنية وتهديد أصحاب المحلات بان كل من يضرب سيعرض محله إلى النهب ويقدم للمحاكمة[١٢].

ويبدو أنَّ أحداث وانعكاسات أزمة السويس ١٩٥٦على الوضع الداخلي في العراق والإضرابات والتظاهرات التي وقعت في مدن العراق المختلفة ضد العدوان الثلاثي على مصر قد جعلت الحكومة توجه وزارة الداخلية بتغيير وتعديل بعض إجراءات خطة أمن

---

(٧).نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل ،١٩٩٢، ص٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق١٩٤٨-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة عين شمس،١٩٧٧،ص٤٥٧.

(٨).جريدة الحوادث،العدد(٤١٠٠)في١٠ ايلول ١٩٥٦.

(٩).المصدر نفسه،العدد(٤١٠٤) في١٤ ايلول ١٩٥٦.

(١٠).خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة،رياض الريس للكتب والنشر،(بيروت،٢٠٠٠) ، ص٥٨.

(١١).وللمزيد من التفصيلات عن موقف الحكومة العراقية من تطور الاحداث الداخلية في العراق عام ١٩٥٦،ينظر: قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..،ص ص،٢٥٠-٢٦٠.

(١٢). المصدر نفسه،ص ص،٢٥١-٢٥٢.

العاصمة،وخطط أمن الألوية،التي كانت قد وضعت سنة ١٩٥٣[١٣]، وعُدلت مرات عديدة آخرها في أيلول ١٩٥٦[١٤]،واستندت في تنظيم الخطة لقانون التجمعات والقوانين الأخرى حينذاك، وتضمنت التعديلات الخطوات الواجب اتباعها من ضباط الشرطة في تفريق المتظاهرين،وعلى أمراء القواطع أن يسلحوا أعضاء القوة التي يرسلونها لتقوية القوات التي تشترك مع المتظاهرين بأسلحتهم ماعدا الأحوال التي يقرر فيها المتصرف نوع السلاح الذي يجب أن تحمله تلك القوات،التي تقوم بدورها بتفريق المتظاهرين وبالوسائل والأسلحة التي تزودها الجهة الإدارية المسؤولة عن الأمن في وقته والأوامر التحريرية ماعدا الحالات المستعجلة التي يتطلب فيها إصدار الأوامر الفورية على ان تعزز فوراً بتأييد تحريري[١٥].

وقام نوري السعيد بوصفه وزيراً للدفاع (وكالةً)،بوضع خطة مماثلة لخطة أمن بغداد خاصة بالجيش،هدفها حفظ الأمن في مدينة بغداد وضواحيها عند عجز الشرطة عن إنجاز واجباتها والمحافظة على النظام،وتألفت الخطة من ثلاث مراحل هي :- [١٦]

١- المرحلة الأولى وتُنفذ عندما تبدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثانية – رشيد- فيصدر أمراً إنذار ياً للفرقة الأولى لتهيئة فوج من اللواء الأول في المسيب إلى بغداد،وتكون جميع القطعات التي في الإنذار خارج بغداد بأمرة دائرة الأركان العامة وتتلقى الأوامر منها مباشرةً.

٢-المرحلة الثانية وتُنفذ عند بدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثالثة-سعد- فتُصدر آمرية موقع بغداد الأوامر الانذارية إلى جميع الوحدات المرابطة في بغداد،ويمنع منتسبوها من الخروج من المعسكرات.

٣-المرحلة الثالثة وفيها يتم استخدام اللواء الأول والقطعات التي ستلحق به،فضلاً عن الاحتياط العام لحفظ الأمن في بغداد،وذلك عندما يتعذر على الشرطة تأمين ذلك.

ولتفادي قيام الطلاب بالتظاهرات والإضرابات والمشاركة في الأحداث الوطنية أو القومية، أشارت متصرفية لواء بغداد على وزارة الداخلية بنقل كلية الآداب والعلوم من منطقة

---

(١٣).جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ،قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية، مجلة آفاق عربية،العدد(٩-١٠)،١٩٩٨،ص٤٠؛جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،المصدر السابق، ص ص،٨٧-٩٧.

(١٤).جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية..،ص١٤٤.

(١٥).جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ..،ص ص،٣٥-٣٧.

(١٦).عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ١٢٠.

باب المعظم التي((**أصبحت وكر يستغله الشيوعيون والهدامون في حركاتهم الإجرامية بالنظر لضخامة البناية وارتفاعها وسيطرتها على الشارع العام**)) إلى((**بناية أخرى تكون على غرار الكليات التي لا يؤثر موقعها على أية ناحية من نواحي الأمن في العاصمة**)) [١٧].

كان موقف وزارة المعارف ووزيرها خليل كنه منسجماً مع إجراءات وزارة الداخلية وطموحاتها بشأن معرفة المحرضين على التظاهرات،فقد قدمت وزارة المعارف الدعم والإسناد الكبيرين لوزارة الداخلية،من خلال تحديد واجبات مجالس الكليات والمعاهد والمدرسين تجاه التظاهرات والإضرابات ،فيما((**يحدث من هتافات داخل مدارسهم، كما سيكون من واجب هذه المجالس معرفة المحرضين والعاملين على إحداث الفوضى وتوقيع العقوبة الانضباطية بحقهم**)) [١٨].ويبدو من ذلك إن وزارة المعارف تجاوزت مهامها الأصلية بتكليف الأساتذة والمدرسين بمهمة مراقبة الطلاب لمعرفة شعاراتهم أو أسماء المحرضين على التظاهرات والإضرابات،في حين ان واجبهم الأساس هو تنمية القدرات العلمية للطلاب والاهتمام بالجانب العلمي وتزويد الطلاب بالمادة العلمية بعيداً عن أجواء السياسة والصراعات الحزبية وغيرها مما ينعكس سلباً على المستوى العلمي للطلاب وانخفاض تحصيلهم الدراسي نهاية الأمر[١٩].

أُستغلت ظروف الانتفاضة من المتصيدين في الماء العكر،فارتفعت أسعار المواد الغذائية ولاسيّما السكر ارتفاعاً فاحشاً ومصطنعاً بلا مبرر،لذلك أعلنت لجنة التموين بان

([١٧]).ينظر : كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم س/١٤٣٢فـي٤ تشرين الثاني ١٩٥٦،الموجه إلى وزارة الداخلية ، موضوعه نقل كلية الآداب والعلوم،ص٢٠٥، نقلاً عن : جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦.. ، ص٢٠٥.

([١٨]).المصدر نفسه،كتاب وزارة المعارف المرقم س/٤٦٦٩،في٢٤ كانون الاول ١٩٥٦،الموجه إلى وزارة الداخلية ، ص٢٠٦.

([١٩]). للمزيد عن أسماء الطلاب الذين تعرضوا لإلقاء القبض والسجن خلال تظاهرة ٣٠ كانون الاول ١٩٥٦،ينظر: المصدر نفسه،ص ص،٢١٢-٢١٥.

الحكومة ستضع اليد على السكر ونحوه من المواد التي تجاوزت أسعارها الحدود الطبيعية[٢٠].

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦،قام طلاب بعض المدارس الثانوية – منها ثانوية الكرخ – بالإضراب والتظاهر،وهاجموا الشرطة مما أدى إلى جرح أحد مدراء الشرطة وثلاثة من المعاونين ومفوضين اثنين وأربعة وخمسين شرطياً،كما جرح تسعة من المتظاهرين،وأشار بيان مديرية التوجيه والإذاعة العامة إلى اتهام واضح للشيوعيين في تنظيم الإضراب والتظاهرة((**في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة إلى بعض المدارس الثانوية واندسوا في صفوف الطلاب وحرضوهم على الإضراب والتظاهر،بقصد إشاعة الفوضى..**)) [٢١].

وبعد ثلاثة أيام،حدثت تظاهرة في النجف اشترك فيها عدد من الطلبة والأهالي، وحاولت قوات الأمن تفريقهم مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدد من أفراد الشرطة وبعض المتظاهرين،توفي على أثرها اثنان من المتظاهرين هما عبد الحسين الشيخ راضي، واحمد علي الدجيلي،وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستحقق بالموضوع للتعرف على المحرضين ومعاقبة المقصرين[٢٢].

وأشار تقرير خاص لمديرية التحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي في مطلع كانون الأول ١٩٥٦،إلى نظرة الرأي العام((**بصلابة وزارة نوري السعيد وحزمه وصموده في وجه كل من تحدثه نفسه بإثارة القلاقل والمشاغبات،وهذا ما تطمئن اليه نفوس الكثيرين**))، وان هناك((**شعوراً عميقاً من الاطمئنان بعدم تجدد تلك الأعمال**)) [٢٣].

وخلال تظاهرة الكرخ في ٣٠ كانون الأول من طلاب ثانوية الكرخ للبنين والبنات ومعهم جمعٌ من الأهالي،قامت شرطة الكرخ بتحريك ثلاثة فصائل والقيام بإحاطة المتظاهرين من

---

(٢٠).المصدر نفسه،ص٩٨؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج١٠،ص ص، ١٢٧– ١٢٨؛ قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩–١٩٥٨..،ص٢٥٦؛جريدة الاخبار، بغداد،العدد(٤٥٠٧) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(٢١).جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ..،ص٤١.

(٢٢).جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦.. ،ص١٤٠؛وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١٠،(بغداد،١٩٦٠)،ص٣٩٢٩.

(٢٣). جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦.. ،ص١٤٠.

ثلاث جهات،فضلاً عن قوة احتياطية تبقى قريبة منه عند الحاجة، وتمكنت تلك الفصائل من تفريق المتظاهرين الذين اخذوا يرشقونهـا بالحجارة من الشوارع والسطوح مما أدى إلى إصابة(١٥)من أفراد الشرطة،التي ألقت القبض على (١٢) متظاهراً[٢٤].

استمرت حركة الإضرابات والتظاهرات، فقد اضرب طلاب ثانوية الاعظمية عن الدراسة واخذوا يهتفون داخل المدرسة بهتافات معادية للحكومة[٢٥]،ولما حاولت الشرطة تفريقهم قاوموها ورشقوها بالحجارة،غير أَّن الشرطة تمكنت من تفريقهم والقبض على(١٧)منهم،كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين من طلاب ثانوية الكاظمية وطلاب الثانوية الجعفرية وتوقيفهم[٢٦].

شكلت الحكومة اللجنة العليا لجمع التبرعات لمصر[٢٧]،بإجراء اكتتاب قدره مليون دينار للمنكوبين في مصر جراء أحداث قناة السويس[٢٨].لكن يبدو أنَّ الحكومة لم تكن جادةً في دعم هذه اللجنة ولاسيّما أنَّ رئيس الوزراء نوري السعيد كان من مشجعي الحكومة البريطانية على الهجوم على مصر،على حد قول طالب مشتاق.بل أنَّ وزيـر الداخلية سعيد قزاز أشار عليه((**بضرورة حلّ اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد**)) ورجاه بان ينسحب من رئاسة اللجنة،فرفض طالب مشتاق ذلك الطلب من وزير الداخلية قائلاً: ((**أما حلّ اللجنة فالحكومة هي التي أجازت تأليفها وأمرّ الحل بيدها، فإذا شاءت تحلها بأمر من وزير الداخلية أما أن تحلّ اللجنة نفسهـا بنفسها فهذا أمر مستحيل**))، الأمر الذي أدى

---

(٢٤) المصدر نفسه،ص ص،٢٠٣-٢٠٤؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ..،ص٤٣.

(٢٥).من تلك الهتافات: تسقط الحكومة الحاضرة،يسقط ميثاق(حلف) بغداد الاستعماري،يسقط الاستعمار البريطاني يعيش جمال عبد الناصر،تسقط الرجعية،عاشت الوحدة العربية.. ينظر: المصدر نفسه،ص٢١٩.

(٢٦).أطلقت الشرطة السرية النار على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح، ينظر: وزارة الدفاع،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٨،الجلسة(٦١)، في١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ ، ص٢٢٩؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦.. ،ص ص،٢٢٤-٢٢٥.

(٢٧).شُكلت هذه اللجنة بعد العدوان الثلاثي على مصر،وكان سكرتيرها طالب مشتاق وذلك لجمع التبرعات لكل من الجزائر – بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية – وبور سعيد نتيجة أحداث العدوان الثلاثي،ينظر:طالب مشتاق، المصدر السابق،ص ص،٥٤٨-٥٤٩.

(٢٨).جريدة الحوادث،العدد(٤١٥١) في١٠/١١/١٩٥٦؛ قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..،ص٢٥٨.

إلى تشديد الرقابة عليه من رجال الأمن ففرضت رقابة شديدة على مسكنه ومحل عمله وحتى الهاتف وضع تحت مراقبة الشرطة[٢٩].

أما فيما يخص إجراءات الحكومة بشأن أحداث الانتفاضة في بقية الألوية العراقية،فقد أشارت الكتب والمراسلات التي كانت تدور بين دوائر وزارة الداخلية الإدارية ومراكز ومديريات الشرطة والتحقيقات الجنائية،إلى وقوع اصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين[٣٠]،واتصفت إجراءات الحكومة تجاهها بالشدة والقسوة[٣١] ، وإلقاء القبض على حاملي اللافتات والخطباء وإيداعهم السجن[٣٢]،إلا أنَّ ذلك كان يحدث بعد أن تستنزف المؤسسات الأمنية الوسائل السلمية متجنبة استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس،واستخدام الأسلحة والأدوات الخفيفة لعدم إحداث خسائر كبيرة،كما سجل المؤلف تدخل القوات العسكرية لإسناد قوات وزارة الداخلية التي في كثير من الأحيان لا تكون كافية للمحافظة على الأمن واستتبابه في وقت اشتداد التظاهرات والصدامات ولاسيّما بعد وقوع إصابات من كلا الجانبين مما يزيد من الموقف تعقيداً وربما يؤدي لتطورات قد لا تحمد عقباها. كما تعاملت الحكومة مع أحداث الانتفاضة ورموزها وقادتها بالاعتقال الذي شمل أعداداً كبيرةً من الطلبة والأساتذة والمحامين والمدرسين ومختلف فئات الشعب، وقدمت أجهزة الدولة الأمنية تقاريرها السرية التي احتوت على معلومات تفصيلية عن أحداث الانتفاضة وهتافاتها وشعاراتها،ملصقة بزعمائها تهم الشيوعية والتهديم والتخريب،لكنها كانت – على اية حال– انتفاضة شعبية وطنية ضد الوضع المتردي في البلاد.

([٢٩]).طالب مشتاق،المصدر السابق،ص،٥٤٩.

([٣٠]).للمزيد عن الانتفاضات في الألوية العراقية(كربلاء،الديوانية،الحلة ،البصرة، ديالى، الموصل) ، ينظر: جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦.. ،ص ص،٢٣٥-٣٠٤؛ قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨..،ص٢٥٩.

([٣١]).علاء جاسم محمد الحربي،فصول من تاريخ العراق المعاصر..، ص ص١٧٩-١٨٠.

([٣٢]).جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،ص ص،٢٣٦-٣٠٣.